التحديات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

Internal challenges in the Democratic Republic of the Congo

رقية محمد محمود حمدالله*

وزارة الثقافة والسياحة والاثار / العراق

rkia.ra770gg@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/ 11/21	تاريخ المراجعة:2022/09/08	تاريخ القبول:2022/09/08

ملخص:

تتميز جمهورية الكونغو الديمقراطية بكبر مساحتها فهي تعد ثاني أكبر دولة في أفريقيا، وكذلك بثرواتها المعدنية الهائلة، فبدلا من السلام والازدهار ابتلت البلاد بتحديات داخلية لعقود من الزمن إلى وقت الحالي، فعلى مستوى التحدي الاجتماعي عانت من نزاعات اثنية بين مكوناتها المجتمعية فهو بلد يضم ما يقارب (250) جماعة اثنية ضمن اراضيها، فلم يكن هناك تخطيط لوضع سياسة عامة رشيدة تحتوي هذه المكونات او على الاقل تخفف من حدة هذه النزاعات، بينما النوع الثاني هو التحدي الاقتصادي ان النعمة التي وهبها الله للبلاد من ثروات معدنية انقلبت لها تحدي وذلك لان جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعت كل جهودها وامكاناتها في هذا القطاع تاركة القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعة والخدمات) مما جعل اقتصادها يفتقد التنوع ويتعرض بين الحين والاخر إلى تباطؤ في النمو، اما النوع الاخر التحدي السياسي ان سوء الإدارة والحكم وتفشي ظاهرة الفساد والصراعات بين الاحزاب، إذ كلا منهم يفكر في الوصول إلى السلطة لتحقيق ما يصبوا اليه تاركا خلفه المصلحة العامة، الامر الذي جعل البلاد تتعرض إلى تحديات وأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية مستمرة ودائمة لا فرار منها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع ؛ الاقتصاد؛ السياسة؛ الفساد؛ الفقر؛ البطالة.

Abstract:

The Democratic Republic of the Congo is characterized by its large area, as it is the second largest country in Africa, as well as for its enormous mineral wealth. Approximately 250 ethnic groups within its lands. There was no planning for a rational public policy that contains these components or at least mitigates these conflicts, while the second type is the economic challenge. The Democratic Republic of the Congo put all its efforts and capabilities in this sector, leaving the other sectors (agriculture, industry and services), which made its economy lack diversity and be subjected from time to time to a slowdown in growth. Some of them think about reaching power to achieve what they aspire to, leaving behind the public interest, which has made the country exposed to social, economic and political challenges and crises. It is a continuous and permanent one from which there is no escape.

Keywords : Society; economy; politics; corruption; poverty; unemployment.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

نظرا لحجم مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد سكانها وامتلاكها للموارد الطبيعية الاستثنائية بما في ذلك المعادن مثل الكوبالت، فسحت المجال للدول المجاورة التي تعاني من الفقر الشديد ان تتدخل في شؤونها الداخلية بحجة استباب الامن والاستقرار في البلاد، إلا ان الاخيرة كان همها الوحيد هو الحافظ على مصالحها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونظرا إلى فشل الحكومات المتعاقبة في السيطرة على أرجاء الدولة وضمان أمن الحدود، الامر الذي جعل البلاد تعاني من تحديات داخلية تمثلت بـ (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، وان التحديات الاجتماعية تمثلت بالتنوع الاثني الذي جعل من البلاد بؤرة للنزاعات والحروب المتتالية والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي ابتلت بها الدولة على مدى سنوات طوال، الامر الذي جعل النزاعات الاثنية المرتبطة مع المنافسة الشديدة على الثروات الطبيعية ان تعقد جهود تحقيق حفظ السلام والاستقرار، فظلت اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار بين الأطراف العدائية تنهار بين الحين والاخر، اما التحديات الاقتصادية فقد تمثلت بالاعتماد على الموارد المعدنية، الذي جعل البلاد يقع في ازمة اقتصادية بين مدة والاخرى كلما تعرض السوق العالمي إلى ازمات عالمية، وان اعتماد جمهورية الكونغو الديمقراطية على قطاع واحد جعلها تهمل القطاعات الاخرى كـ(الزراعة والصناعة والخدمات)، وكذلك ساهم الامر في ارتفاع نسبة البطالة والفقر في البلاد، بينما تمثلت التحديات السياسية بغياب المشاركة السياسية ، إلى جانب الصراع بين الأحزاب السياسية حول السلطة مع وجود حزب واحد مهيمن على مفاصل الدولة، والفساد المستشري في الجوانب كافة، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول التحديات الاجتماعية، اما المبحث الثاني تناول التحديات الاقتصادية، في حين تناول المبحث الثالث التحديات السياسية.

وتكمن اهمية البحث في ندرة الدراسات العلمية حول جمهورية الكونغو الديمقراطية وان ما توفر من مصادر لم تكن متخصصة في هذه الجوانب، والرغبة في تزويد الباحثين معلومات عن هذا الموضوع، وكذلك ان هذه الدولة تعاني منذ استقلالها بداية الستينات من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتجت عنها ظاهرة عدم الاستقرار في البلاد فهي بؤرة التوتر في القارة الافريقية.

ويتوخى هذا البحث تحقيق عدة اهداف: تسليط الضوء على التحديات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعرف على اهم هذه التحديات التي تمثلت بـ (اجتماعية واقتصادية وسياسية) التي بدورها حولت البلاد إلى حالة عدم الاستقرار ،

وان إشكالية البحث تتمحور حول ان جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من تحديات داخلية جمة اسهمت في عدم استقرار البلاد، تمثلت هذه التحديات بـ (اقتصادية واجتماعية وسياسية)، وان التحديات الاقتصادية تمثلت بالاعتماد على الموارد المعدنية والفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة وارتفاع نسبة البطالة والفقر، اما التحديات الاجتماعية فقد تمثلت بالتنوع الاثني الذي جعل من البلاد بؤرة للنزاعات والحروب المتتالية والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي ابتلت بها الدولة على مدى سنوات طوال، بينما تمثلت التحديات السياسية بغياب المشاركة السياسية ، إلى جانب الصراع بين الأحزاب السياسية حول السلطة مع وجود حزب واحد مهيمن على مفاصل الدولة.

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تعمل بإخلاص وجدية لمواجهة التحديات الداخلية وانتشال المجتمع والدولة في البلاد من هذا الواقع وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي وهو الاساس لتحقيق التنمية الشاملة عبر توظيف ما تمتلكه الدولة من امكانات اقتصادية هائلة، ولكن واقع الحال مازالت البلاد تعد من قبيل الدول الفاشلة.

واعتمدنا في معالجة هذا الموضوع منهجين اساسين هما:

المنهج التاريخي لكون هذا المنهج يحاول ان يبين جذور التحديات الداخلية التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقدم، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لكون هذا المنهج يحاول الاجابة على ماهي التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد.

المبحث الاول: التحديات الاجتماعية .

تعد الكونغو من ضمن البلدان الافريقية التي تتميز بالتنوع الاثني، إذ انها تضم مايقارب (250) جماعة اثنية ضمن اراضيها، واهم هذه الجماعات هي (لوبا، مونغو، كونغو، مانغيبيتو، مورو، زاندي، الأقزام، الكونغوليون الأوروبيون)، ويعد هذا الامر من اكبر التحديات التي تواجه عمليات التجانس الثقافي والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وانعدام التناقض السياسي والتصادم بين مختلف الإثنيات التي تحتضنها الجماعة الوطنية الوحدة، ومما ساهم في هذا الامر هو نتائج قرارات مؤتمر برلين الذي عقد عام (1985) الذي رسم حدود الدولة دون مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية الواحدة، الذي جعل الاثنية الواحدة تنقسم بين دولتين او اكثر، مما شكل التعدد الاثني عامل معرقل لبناء الدولة عبر تسيس التعدد الاثني من قبل الاحزاب القائمة، إلى جانب ذلك ان سياسات الاستعمار الاوربي عملت على تكريس وتعزيز الفوارق الاثنية عبر إذكاء الصراع بين الجماعات الاثنية المختلفة، ويرجع السبب في ذلك ان القوى الاستعمارية لا تنظر للعامل الاثني على انه عنصر لتشكيل القومية بل اداة لتكوين الصراعات والنزاعات، إذ انها استغلت هذا العامل لأجل الحفاظ على مصالحها عبر دعم جماعة اثنية معينة على حساب الاخرى، وبالمقابل انشى في المجتمع جماعة اثنية متميزة وجماعة اخرى محرومة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وقد نتج عن هذا الامر عدم قدرة الحكومات المتعاقبة عن استيعاب هذه المكونات المجتمعية وعجزها عن خلق الحس القومي لدى هذه الجماعات[1].

ويؤثر التعدد الاثني في عملية بناء الدولة عبر النزاعات التي تحدث من قبل الجماعات الإثنية حول الثروة والسلطة، إذ شهدت البلاد منذ استقلالها صراعا مستمرا بين مختلف الإثنيات، وقد اخذ هذا الصراع درجة كبيرة من التركيب والتعقيد وذلك لارتباطه بجماعات إثنية إقليمية اخرى من (روندا وبورندي)، وقد تحول من صراع داخلي إلى حرب إقليمية في منتصف التسعينات، وشاركت فيها(8) دول إفريقية مجاورة بهدف تحقيق مصالحها او مصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات بدعم أحد أطراف الصراع (الحكومة، او التمرد)[2].

---

(1) كروي كريمة وبورياح سلمة، التعددية الأثنية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا- حالة الكونغو الديمقراطية-، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد6، العدد2، 2020، ص110-111.

(2) المصدر نفسه، ص112.

وقد ساهمت الحكومات المتعاقبة على الحكم في اثارة النزاعات عبر توظيف العامل الاثني في تسيير الحكم، فان حكومة (موبوتو) استطاعت منذ وصولها للسلطة عام 1965 ان تعيد توجيه القدرات الاستخراجية لصالح العائلة الرئاسية والنخبة المهيمنة، فالرئيس وحده كان يسيطر على حوالي (60%) من المزارع الكبرى فضلاً عن البنوك ومصانع السيارات، بينما الطبقة السياسية التي تشاركه في السلطة كانت تستحوذ على ما يقارب(50%) شركة[1].

وقد صنف الرئيس (موبوتو) من الرؤساء الذين يتبعون سياسة فرق تسد وذلك نظرا لحجم النزاعات السائدة على إساس إثني في عهده، لاسيما النزاعات التي نشبت في شرق الكونغو بسبب اقلية (التوتسي) التي تم تهجيرهم من (روندا وبورندي) بسبب مشاكل سياسية، والتي هددت بالانفصال جزء مهم غني بالثروات عن اراضي البلاد، مما دفع الرئيس(موبوتو) بإعطائهم الجنسية الكونغولية، إلا ان الامر زاد عن ذلك فقد طالبوا بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية تتناسب مع عددها السكاني في شرق البلاد، وعلى اساس ذلك قرر الرئيس اصدار قانون عام 1981 يشير إلى نزع المواطنة وسحب الجنسية من الاقلية (التوتسية)، الامر الذي ادى إلى نشوب ازمة عميقة بين هذه الاخيرة والحكومة[2].

وقد استطاع المتمردين من الاقلية (التوتسية) بقيادة (لوران كابيلا) وبمساندة من دول المجاورة وبدعم من مقاتلين من فصائل اخرى من اشتعال نيران الحرب الاولى التي شهدتها البلاد خلال الاعوام (1996-1997)، وقد استطاع (لوران كابيلا) ان يتزعم الحكم والاطاحة بالحكومة السابقة، فقد تميزت سياسته بتوظيف العامل الاثني في حكمه عبر اعطاء جميع المناصب الحساسة والمهمة لأبناء جماعته الاثنية (البالوبا)، الامر الذي عدته الجماعات الاثنية الاخرى تعديا على حقوقها، هذه السياسة دفعت البلاد إلى الدخول في حرب داخلية تحولت إلى حرب اقليمية عام 1998 ساهمت بها (6) دول إقليمية وعشرات الفصائل[3].

إلى ان (لوران كابيلا) لم يستمر طويلاً حتى تم اغتياله ليتولى الحكم من بعده ابنه (جوزيف كابيلا)، ومن الاجراءات التي عملها في بداية حكمه هو اقرار دستور جديد يكون ضامن لحقوق المواطنين كافة ، إلى جانب ذلك دخل في مفاوضات سلام اختتمت باتفاقية (لوساكا) التي نصت على انسحاب كل من (روندا) و(أوغندا) من الاراضي البلاد، وكذلك دخل في مفاوضات مع الجماعات المتمردة ووعدها بتوزيع السلطة ، إلى ان النتيجة كانت غير مرضية للشعب، إذ استمرت النزاعات الاثنية وتجدد القتال بين القوات المسلحة الكونغو الديمقراطية والجماعات المتمردة، وبالمقابل ظلت النزاعات الاثنية عامل معرقل لبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وقت الحالي ولم تستطع اي حكومة متعاقبة ان تحل هذه الازمة، لكونها ازمة متجذرة وعميقة ارهقت البلاد في جوانبه كافة[4].

---

[1] فوزية زراولية، الربع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، جامعة احمد دراية، الجزائر، العدد39،2017، ص171.

[2] رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد4، 2013، ص188.

[3] كروي كريمة وبورياح سلمة، مصدر سبق ذكره، ص113.

[4] بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة دكتوراه(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2017،ص206.

ومن هنا يمكن القول ان العامل الاثني كان سببا رئيسيا للحروب والتوترات التي ابتلت بها البلاد على مدى الاعوام ، الامر الذي عقد جهود تحقيق الاستقرار وحفظ السلام في البلاد، وبالرغم من الصراع الكبير الذي حدث من اجل الاستقلال، فبدل ان يحمل هذا الاخير امل من اجل بناء دولة قوية في ظل الامكانات التي تزخر بها تحولت البلاد إلى حالة الفوضى في ظل النزاعات الاثنية.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية.

تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط أفريقيا جنوب الصحراء، عاصمتها كينشاسا، كانت تسمى سابقاً بعدة اسماء ومنها اسم (زائير)، وتحدها من الشمال (جمهورية أفريقيا الوسطى) ومن الشمال الغربي (جمهورية الكونغو) ومن الشمال الشرقي (جنوب السودان) ومن الجنوب والجنوب الشرقي (زامبيا) ومن الجنوب الغربي (أنغولا) ومن الشرق (أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا) ومن الغرب (المحيط الاطلسي الجنوبي ومحافظة كابندا التابعة لأنغولا)، أما فلكياً فإنها تقع بين دائرتي عرض (6) درجة شمالاً و (14) درجة جنوباً وبين خطي طول(32,12) درجة شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي (2,345,000كم^2) ، وتحتل اليابسة من مجموع المساحة الكلية بنسبة (2.267.048كم^2) أما الباقي من المساحة فهو يشمل الأنهار والبحيرات والخزانات بنسبة (77.810كم^2) [1].

أما فيما يخص المناخ في الكونغو يختلف من مكان إلى آخر، لكنه يمتاز بشكل عام بانه حار رطب تبلغ درجة الحرارة (24م-26م) وتهطل فيه الامطار على مدار السنة، وتبلغ كمية الأمطار في بعض اجزاء الكونغو نحو (250سم)، ففي الشمال تسقط فيه الامطار من مارس إلى يونيو ، ثم يليه فصل قليل المطر في شهري يونيو ويوليو، ويعقبه فصل مطر يستمر من أغسطس إلى نوفمبر، وبعد ذلك يأتي فصل قليل المطر يمتد من ديسمبر وينتهي في شهر فبراير، بينما في الاقليم الجنوبي تسقط فيه الامطار او يحل الجفاف في مواسم معاكسة لمواسم الشمال، ففصل المطر الطويل يبدأ هنا من سبتمبر إلى نهاية ديسمبر، يليه فصل قليل المطر قصير الأمد، يدوم شهرين هما ديسمبر ويناير، ثم يأتي فصل مطير من اول فبراير إلى نهاية مايو، وبعد ذلك يحل موسم جاف طويل من أول يونيو حتى منتصف سبتمبر[2].

وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية اكبر دولة في افريقيا جنوب الصحراء وثاني اكبر دولة في القارة الافريقية والحادي عشر على مستوى العالم من حيث المساحة، ولديها العديد من الثروات الطبيعية التي تعد قوة داعمة لاقتصاد البلاد، فقد كانت الزراعة قطاعاً مهماً في اقتصاد البلاد في العقود الماضية، وكان يسهم في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (40%) في عام 1960، إذ تشتهر الكونغو بزراعة المحاصيل الاتية: (الشاي، السكر، القطن، المطاط، النخيل، الأرز، الفول السوداني، الذرة، الموز، الكسافا)، إلا ان هذا القطاع انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (19.7%) في عام2017، وذلك بسبب تذبذب سياسة الدولة آنذاك في إيجاد الحلول التي تساعد على النمو الزراعي وعدم كفاية الدخل، وعدم الترشيد لإنجاح الخطط الزراعية، واستعمال معدات وإمدادات أولية تفتقر إلى المدخلات الحديثة والتكنولوجيا والتمويل، وتردي وسوء حالة الطرق الزراعية والمدقات وارتفاع تكلفة الضرائب والنقل، إلى جانب ذلك

---

[1] United Nations Environment Programme, The Congo Basin and Climate Change, Germany,2020,p.1.on the link:2021/10/13https://www.cms.int/sites/default/files/publication/fact_sheet_congo_basin_climate_change.pdf

[2] جودة حسين جودة، قارة أفريقيا-دراسة في الجغرافية الاقليمية-، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000،ص378.

النزاعات السائدة التي كان لها دور في زعزعة استقرار الإنتاج الزراعي، الامر الذي اثر على سكان البلاد من ناحية ارتفاع تكلفة الغذاء، إذ لايزال النشاط الزراعي غير كاف لتلبية احتياجات السكان من الغذاء، إذ أن (95%) من الشعب الكونغولي يعيش في انعدام امن غذائي[1].

كما تتميز البلاد بكثرة الغابات فهي تحتل ثاني اكبر غابة مطرية في العالم بعد الأمازون، وتغطي الاخيرة (60%) من مساحة الكلية للأراضي مما يساهم في زيادة الثروة الخشبية، الا ان الاشجار تتعرض إلى قطع قانوني وغير قانوني بين الحين والاخر ففي عام 2003 تم استقطاع حوالي (72.170.000م^3) ما يقارب (95%) منها استعملت للحصول على الوقود، فقد بلغت صادرات البلاد من الخشب في العام نفسه (25.7) مليون دولار[2].

اما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والثروة السمكية فالبلاد تعد غنية بهذه الثروة ، وتُمثل الثروة الحيوانية عنصراً مهماً، إذ إنها جزءاً لا يتجزأ من الزراعة ومصدراً رئيساً للثروة الاقتصادية من ناحية الإنتاج ورأس مال، كما ان مناخ البلاد الممطر يساهم في زيادة وتنويع الثروة الحيوانية ، وقد يقوم اهالي القرى بتربية انواع معينة من الحيوانات كـ(الماعز، الدواجن ، الخنازير) داخل اكواخ صغيرة، وتعد المناطق الجبلية في شرق وجنوب شرق(كيفو) بيئة مناسبة لتربية الماشية، إلا ان المزارعين يعتمدون في تربية الماشية على الطرق البدائية، الامر الذي جعل اعداد الماشية الذي يبلغ ما يقارب (112.771.30) رأسا ينخفض باستمرار منذ عام 1990، بالرغم من تواجد الظروف اللازمة، أما فيما يتعلق بالثروة السمكية فهي تعد اهم مصدر اقتصادي في البلاد، ويقدر اجمالي إنتاج هذه الثروة بـ(227,965) طن في عام 2003[3].

واهم الصناعات التي توجد في الكونغو هي التعدين (القصدير، الزنك، الكولتان، الماس، الذهب، الكوبالت، النحاس) والمنتجات الاستهلاكية(الاغذية، السجائر، الاحذية، البلاستيك، المنسوجات، الخشب، المشروبات) والاسمنت، واصلاح السفن التجارية، لكن لا تعمل سوى بعض المصانع الصغيرة التي تنشط في النسيج والغزل والكيماويات والمواد الغذائية والسلع الراسمالية، فقد ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017 بنسبة (43.6%)[4]، وان جميع المصانع في الكونغو تعاني من عدة صعوبات بسبب الازمات التي ضربت البلاد ، وان هذا القطاع لا يستعمل سوى (15 و17%) من طاقته الانتاجية، ويعود ذلك إلى تحديات التي تمنع البلاد من الاستفادة من ثروتها المعدنية مقرونة بانخفاض الاستثمار ونقص البنية التحتية[5].

يَعد النقل مؤشراً مهماً من مؤشرات التنمية ومن الأسُس الرئيسة للبُنية التحتية الذي يجب أن يربط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية والجنوب والشمال، أذ ان الكونغو تعتمد على نظام نقل متعدد الوسائط بري ونهري لنقل

---

(1)The World Factbook, Congo, Democratic Republic of the Africa, September 01,2021, on the link: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/congo-democratic-republic-of-the

(2) United States Agency for International Development, The Forests of the Congo Basin A Preliminary Assessment ,2005,p.7,on the link:
https://carpe.umd.edu/sites/default/files/focb_aprelimassess_en.pdf

(3)Moula Nassim and others, Production of animal protein in the Congo Basin, a challenge for the future of people and wildlife, International Conference Nutrition and food production in the Congo Basin, Brussels, 2013,p.3.

(4)The World Factbook, Congo, Op. Cit.

(5) Bernardin Akitoby and Matthias Cinyabuguma, Sources of Growth in the Democratic Republic of the Congo: A Cointegration Approach, International Monetary Fund, USA, 2004,p.9.

الاشخاص والبضائع من داخل البلاد وخارجه، وتشغل الطرق البرية مساحة ما يقارب (152,320 كم) قسماً منها معبد والآخر غير معبد، بينما تبلغ خطوط السكك الحديدية حوالي (5033كم^2)، وان الخدمة على هذه الخطوط تكون بطيئة جداً مما يجعل شحن البضائع معرضة للتلف ، لكون انشاء هذه الوسيلة من النقل يعود إلى الفترة الاستعمارية ولم يتم تطويره او بناء خطوط جديدة إلا بعض الخطوط التي تربط (كينشاسا) بمحافظتي (كاساي وكاتانغا) من اجل التصدير السريع لمواد الخام (المطاط والعاج والمعادن والاخشاب) من داخل البلاد، كذلك لديها مايقارب اكثر من (25000كم^2) من الطرق المائية الصالحة للملاحة، وتعد هذه الوسيلة التقليدية الاكثر شيوعا إذ يستعملها اكثر من ثلي السكان، فان الكونغو تمتلك واحدة من اكبر شبكات الطرق الصالحة للملاحة في العالم، فان الاستعمال الافضل للنقل النهري والبحري يعد احد مفاتيح التنمية والتخفيف من حدة الفقر، وذلك لكونها وسيلة نقل رخيصة، وتخدم معظم المناطق الداخلية لاسيما التي تشتهر بالزراعة، كما تعد هذه الوسيلة احد البدائل للمناطق التي لا تتوفر فيها وسائل النقل كـ(ارتباط منطقة مبانداكا عاصمة مقاطعة إكواتور بالعاصمة كينشاسا) يكون النقل فيها فقط عن طريق النهري، إلى جانب ذلك هناك مؤانى نهرية وبحرية ابرزها(كينشاسا، كيندو، بوما، ماتادي) تعد المنفذ الوحيد لتصدير المنتجات بكل أنواعها، ويعد ميناء (كينشاسا) من اكبر الموانئ في البلاد ، إذ انه يتعامل مع حوالي (2) مليون طن من البضائع سنوياً فهو الميناء الوحيد الذي يحمل أكثر من ثلاثة أضعاف الحجم الذي تنقله السكك الحديدية[1].

اما النقل الجوي فان الكونغو تمتلك (270) مطار منها (5) مطارات دولية تقع في المناطق الاتية: (كينشاسا، غبادوليت، كيسانغاني، غوما، لوبومباشي) ، وبالرغم من ذلك إلا ان الكونغو تفتقر لشبكات طرق كثيرة ، وان ما موجود من وسائل نقل لم تفي بالطلبات المستمرة من قبل السكان والتي تفاقمت بسبب سوء حالة البنية التحتية للاخير، فان الحكومات المتعاقبة لم تكن جادة بالاجراءات الاصلاحية بهذا القطاع وان كانت هناك اجراءات فهي غير مطبقة على ارض الواقع بشكل حقيقي[2].

وعلى الرغم مما تملكه الكونغو من امكانات هائلة من الثروات الطبيعية والبشرية، لكنها تعاني من عدم توظيف هذه الإمكانات، الأمر الذي انعكس على ظاهرتي الفقر والبطالة ، إذ ان البلد تصنف كواحدة من افقر دول العالم ، ويعود ذلك بشكل اساسي إلى الحروب والنزاعات التي مزقت البلاد، إذ لاتزال ظاهرة الفقر واسعة الانتشار ومتفشية، وازدادت خلال الاعوام الاخيرة بسبب تأثيرات وباء كورونا، ففي عام 2018 قدر ان (73%) من سكان الكونغو البالغ عددهم (89.56) مليون نسمة وفق احصائية عام 2020، اي ما يقارب (60) مليون شخص، يعيشون على اقل من (1.90) دولار في اليوم ، اي يعيش واحد من كل ستة اشخاص في فقر مدقع ، ولأكثر من (30)عاما كانت البلاد تحت حكم

(1) Richard Damania and others ,Transport, Economic Growth, and Deforestation in the Democratic Republic of CongoA –Spatial Analysis-, World Bank, Washington,2016-01-13,p.21. on the link:
2021/10/13
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24044/Transport00eco000a0spatial0analysis.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(2) Richard Damania and others ,op.cit.p.21.

ديكتاتورية فاسدة لم يتم التعامل مع الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية بشكل جيد منذ عام 1990، إذ إدى عدم الاستقرار المؤسسي والقتال العرقي إلى خلق أزمة مستمرة متعددة الأوجه احد اثارها هو زيادة الفقر[1].

كما ان غياب سياسة رشيدة حقيقية ساهمت في عدم ايجاد فرص عمل كفؤة، مما جعل ظاهرة البطالة تتسع وتنتشر بين اواسط الشباب التي تتراوح اعمارهم بين (15-24)عاما، إذ ان (36%) من الشباب عاطلون عن العمل عام 2014، الامر الذي ساعد على هجرة الكفاءات إلى خارج البلاد باحثين عن سبل العيش والراحة والامان ، وان قلة وغياب المؤسسات الرقابية الفعالة دفع العديد من الشباب إلى ارتكاب الجرائم، إذ تم استغلال هذه الفئة من قبل الجماعات المتمرة واقناعهم بالانتماء اليها عبر توفير جميع الوسائل التي يبحثون عنها من مال ومسكن وعمل ، الامر الذي دفع الحكومة بإعلان حالة طوارئ لمواجهة تلك الظاهرة ، وركزت على معالجتها من خلال إعطاء المجال للقطاع الخاص المنظم، كونه أحد الخيارات الأساسية في هذا الإطار، وذلك من خلال زج افواج من العاطلين في الشركات والمعامل الأهلية مع إصدار قوانين من قبل الحكومة تؤكد على إعفاء هذه الشركات من الضرائب المفروضة على القطاع الخاص ، إلا ان تلك المعالجات لم تحسن الوضع بشكل الذي يقضي على هذه الظاهرة بل بقت الاخيرة تتراوح في مكانها[2].

وان عدم قدرة الحكومات المتعاقبة من توظيف موارد البلاد وضع الاخيرة في تحدي اخر وهو المديونية الخارجية، فقد سجلت ما يقارب (1.1569) مليار دولار امريكي حسب احصائية عام 2020 اي ما يقارب (98%) من الناتج المحلي الاجمالي، والسبب في ذلك عدم استثمار أموالها في مشاريع منتجة أو حتى مشاريع خدمية ، ومن ثم عدم القدرة على سدادها مع تراكم الفوائد عليها، وكذلك فشل الخطط التنموية وما صاحبها من سوء توزيع عائدات البلاد ، فضلاً عن تلكؤ وتوقف الكثير من المشاريع التي تم تخصيص أموال لها ضمن فقرات الموازنات العامة السنوية للدولة ، إلى جانب وجود مشاريع أخرى لم تكن البلاد في حاجة لها ولكن أنجزت من دون الاستفادة منها[3].

ونستنتج من ذلك بأن التخبط في السياسة التي تتبعها الحكومة الكونغولية في ترشيد وتوظيف العائدات واعتمادها على قطاع واحد وهو الموارد المعدنية جعلها تواجه تحديًا يتمثل في عدم تنويع اقتصادها وتطوير القطاعات الأخرى (الزراعية والصناعية والتجارية)، واعتمادها على الإستيراد فقط، وهذا ما كان على الدوام يربك ميزانية الدولة ويجعلها مستهلكة وغير منتجة، ومن جانب آخر كلما يتعرض هذا القطاع للازمات ينعكس ذلك سلباً على الموازنة على وجه الخصوص وعلى الاقتصاد الوطني على وجه العموم.

---

(1)See: The World Bank. Also :Donald Kaberuka others: Congo, Democratic Republic, France,Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development ,2012,p.15.Also: DR Congo Population,Worldometer,2021,Octoper 22, on the link: 2021/10/22https://www.worldometers.info/world-population/democratic-republic-of-the-congo-population/ 4/10

(2)The World Factbook, Congo, Op. Cit.

(3) الكونغو والصين يتفقان على اعادة هيكلة الدين الكونغولي،swissinfo.ch SWI ، 21/ 2020/6 ، مقال متاح على الموقع الالكتروني.
2021/10/11 https://www.swissinfo.ch/ara/4558

وكذلك:

International Development Association International Monetary Fund, The Democratic Republic of the Congo Joint World Bank- IMF debt Sustainability Analysis, world Bank Document, 2019.p.3,5.on the link: الديون في الكونغو2pdf.

المبحث الثالث: التحديات السياسية.

1. ازمة الشرعية:

تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية ازمة شرعية سياسية خلفت تدهورا في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية، إذ تعاقب على الحكم الرئاسي كل من (جوزيف كازافوبو، جوزيف موبوتو، فلوران كابيل، جوزيف كابيلا) كل الرؤساء التي تم ذكرهم لم ينالوا الشرعية ماعدا الرئيس الاول الذي صعد سدة الحكم عن طريق الانتخابات، لكن في هذه المدة وبرئاسة (جوزيف كازافوبو) اضطرب الامر بينه وبين رئيس الوزراء (باتريس لومومبا)، الامر الذي فسح المجال للتدخلات الخارجية، مما عمق الأزمات والتحديات، وقاد بالبلاد إلى انقلاب عسكري بزعامة (جوزيف موبوتو) عام 1965، ومن المبادرات التي قامت بها حكومته في بداية الحكم كانت من أهمها اصدار دستور 1967 كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطته وانشى حزبا واحد يسيطر على عمل المؤسسات كافة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، إذ كانت المؤسسة القضائية تفقد حق الاستقلالية لاسيما حتى في صدور الاحكام تعود للرئيس ، وكذلك عمل على فرض الحظر على نشاط جميع الأحزاب آنذاك وقمع الحريات المدنية كافة، وتميزت مرحلة حكمه التي استمرت (32) عاما بالدكتاتورية والتسلطية ، إذ انه تم انتخابه لمدة (7) سنوات ثلاث مرات في الاعوام على التوالي 1970و1977و1984، وان بقائه طيلة هذه المدة في السلطة تدل على فساد المؤسسة العسكرية التي امتدت اليها النزاعات الاثنية، وفي مدة حكمه تعرضت البلاد إلى ثلاث أزمات انفصالية هي:(إقليم كانتغا1960، أزمة شابا الأولى 1977، أزمة شابا الثانية 1978)، وكذلك تأججت مسألة الجنسية التي نتج عنها الحروب والصراعات في منطقة (كيفو)، لكون الاخيرة تمس بحقوق بعض الجماعات في ممارسة السلطة وتوزيع الثروة، وان هذه الصراعات نتجت عن تنامي شعور لدى الجماعات المهمشة بالحرمان من حقها في الجنسية على حساب المصالح السياسية والاقتصادية لدى الزعماء المتنافسين من مختلف المكونات المجتمعية، إلا ان الرئيس تعرض إلى ضغوطات داخلية وخارجية جعلته يصدر دستور عام 1990 بعدما تم تعديله مرتين عام 1974 و1978 وينص الدستور على التحول الديمقراطي الشكلي، إلا ان في عام 1991 انتهت الفترة ولم يحدث اي انتخابات وهذا يعد خرقا للدستور واستمر في حكمه حتى تم اطاحته بانقلاب عسكري[1].

وبعد ذلك تولى الحكم (لوران كابيلا) ووعد باستعادة المسار الديمقراطي عن طريق جملة من الاصلاحات من بينها اصلاح قانون الانتخابات، إلا إن كل تلك الخطط والبرامج والمشاريع التي أعلن عنها الرئيس في برنامجه الإنتخابي ، وشرع في تنفيذها بعد توليه سدة الحكم جوبهت بجملة من التحديات ، ومنها الحرب الثانية عام 1998 والتظاهرات التي كانت تطالب برحيل القوات الاجنبية واسترجاع الأمن للبلاد، إلى جانب ذلك مطالب حلفائه بعقد اتفاقات تجارية، وكذلك ضغط المعارضة باستحداث منصب رئيس الوزراء برئاسة زعيم المعارضة (اتيان تشيسيكيدي)، إلا انه اتخذ اجراءات عدة منها اصدار مرسوما تشريعيا بتأريخ 1999/1/29 بشأن تأسيس الاحزاب والحق في التجمعات السياسية بعد ما علق انشطة جميع الاحزاب، ومنح هذا الحق فقط للأحزاب المؤيدة لأيديولوجياته، وسد الابواب امام الاحزاب المعارضة له، إذ انه قام بملاحقتهم وامر الشرطة بمداهمة مقراتهم واعتقال قاداتهم وتعذيبهم ومصادرة جوازاتهم لمنعهم من السفر، فقد

[1] سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري- قسنطينة-، الجزائر،2009، ص147-148.

كان هناك سجون سرية خاصة بهم، ففي عام 1999 سجلت (1000) حالة وفاة في سجن (مكالا) من الحزب المعارض (لومومبا) ، الامر الذي ادى إلى عدم توافقه مع هذه القوى السياسية، إلى جانب المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد التي نتجت عن الحرب كالتضخم وتوتر العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].

إلى جانب ذلك تدهور الوضع الامني ، مما ادى إلى نزوح عشرات الالاف من الشعب الكونغولي من ديارهم إلى بلدان اخرى كـ(أوغندا ، أنغولا، تنزانيا، زامبيا)، وبلغت ذروتها عندما تم اغتيال الرئيس (لوران كابيلا)، إذ ازعزع الاستقرار في البلاد ، فقد خلفه في الحكم ابنه(جوزيف كابيلا) ليصبح رئيس مؤقت لحين اجراء انتخابات رئاسية، فقد اعتلى سدة الحكم دون الاستناد إلى شرعية دستورية، لكنه حاول ان يتخذ اجراءات اصلاحية بغية ارضاء الاطراف المعارضة، إذ انه عزز علاقاته مع القوى المجاورة كـ(رواندا، اوغندا) والقوى الدولية كـ(الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بلجيكا، الصين، روسيا، وغيرها)، كذلك سعى إلى خلق حوار مشترك مع الحركات المتمردة والأحزاب والمنظمات المدنية، فقد سلك منهج مغاير لمنهج والده من اجل بقائه في السلطة، ومن اهداف هذه الحكومة المؤقتة هي : استتاب الوضع الامني وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وإعادة الإعمار وتشكيل جيش وطني منظم[2].

وفي هذه المرحلة كانت المؤسسة التنفيذية تناط بيد رئيس الدولة الذي هو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة، ويساعد الرئيس في إدارة شؤون الحكم (4) نواب ومجلس الوزراء الذي يتألف من (36) وزيرا و(36) وزيرا مساعدا، بينما المؤسسة التشريعية تتكون من مجلسين هما الجمعية الوطنية وتتألف من (500) عضو، ومجلس الشيوخ ويتكون من (120) عضو، اما على مستوى الولايات: تنقسم البلاد إلى (11) مقاطعة، ويكون في كل مقاطعة حاكم يمثل المؤسسة التنفيذية ويتمتع باختصاصات كثيرة ، ويتم تعينه من قبل الرئيس مع (3) نواب يتولون المهام في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والادارية والثقافية[3].

وفي عام 2006 تم اجراء الانتخابات الرئاسية، واعلنت اللجنة الانتخابية ان هناك جولة ثانية بسبب عدم حصول كلا المرشحين على نسبة (50%)، وانتهت الجولة الثانية بفوز الرئيس المؤقت (جوزيف كابيلا) كرئيس شرعي للبلاد، وقد حاز على (58%) من مجموع الأصوات ، في حين لم يحصل منافسه (جان بيم بيمبا) ، سوى على نسبة (42%) من الأصوات ، ومثل فوز الرئيس (جوزيف كابيلا) في الانتخابات الرئاسية انتصاراً له لاستمراره بإدارة البلاد ، مما يمنحه فرصة جديدة لاستكمال مسيرته الإصلاحية، إلا ان الوضع كان بعد اعلان النتائج لم يطمن بخير لاسيما من قبل المعارضين للرئيس (جوزيف كابيلا)، إذ قوبلت الانتخابات بالانتقادات والتشكيك من قبلهم، وتوجيه أصابع الإتهام للرئيس ومؤيديه بالتزوير، وذلك لاختراق المادة الدستورية التي تشير إلى ان مدة الجولة الثانية من الانتخابات (15) يوم لكنها اجريت خلال اكثر من شهرين، مما ادى إلى تعرض البلاد إلى إعمال عنف نتجت عن مقتل أربعة أشخاص من بينهم (3) مدنيين بعد الاقتتال بين انصار (جوزيف كابيلا) و(جان بيم بيمبا) ، إذ قام مؤيدي(جان بيم بيمبا) بمهاجمة رجال الشرطة، وكذلك مزقوا اللافتات الانتخابية لـ(جوزيف كابيلا) وأحرقوا الإطارات في الشوارع، ولم تهدى الاوضاع في

---

[1] سمية بلعيد، مصدر سبق ذكره ، ص150-151.

[2] المصدر نفسه، ص152.

[3] المصدر نفسه، ص153.

العاصمة (كينشاسا) إلا بعد تدخل قوات حفظ السلام، ومع ذلك هناك من وصف هذه الإنتخابات بأنها أول انتخابات متعددة الأحزاب بعد تاريخ طول اي ما يقارب (40) عاما من الحكم المستبد والصراع الطويل[1].

وبالرغم من ذلك تم اعتماد نتائج الانتخابات وتم اصدار دستور 2006 الذي ينص على اقامة نظام شبه رئاسي يتسم باللامركزية، إذ يمثل الرئيس اعلى سلطة في البلاد، وتكون مدة ولايته (5) سنوات لدورتين، ويوجب على الرئيس تعيين رئيس الوزراء ومن الاغلبية البرلمانية، بينما المؤسسة التشريعية تتكون من مجلسين، واما المؤسسة القضائية لها الحق في الاستقلال والتمتع بصلاحياتها كافة، وكذلك سمح الدستور بالتعددية الحزبية، إذ تم تسجيل (513) حزبا بشرط ان يعمل الحزب لمصلحة الوطن وليس لمصلحة خاصة بمجموعة اثنية[2].

إلا ان هذه الانتخابات لم تغير حال الكونغو ولم تعالج التحديات التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك لان الازمات متجذرة منذ زمن طويل ولا يمكن ان تعالج عبر عدة اصلاحات البعض منها لم تكن واقعية لاسيما أن بعض تلك الخطط والمشاريع التي وضعها الرئيس (جوزيف كابيلا) تتطلب مدة زمنية طويلة فظلت البلاد تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي .

وبتأريخ 2011/11/28 أجريت الانتخابات الرئاسية في اصعب الظروف، إذ كان الوضع الامني متدهور فقد كان يشوب الكونغو حوادث عنف وقتل في جميع مناطقها، ونتيجه لهذه الظروف تم تأخير في تسليم صناديق الاقتراع وتمديد الانتخابات لليوم التالي، وبعد اعلان النتائج تبين ان الرئيس (جوزيف كابيلا) تمكن من اعتلاء منصب الرئاسة للدورة الثانية بنسبة (48%) من الاصوات قد تفوق على منافسه (إتيان تشسيكيدي) الذي حصل على نسبة (32%) من الاصوات، وان اعلان النتائج قد سبب احتقاناً وارتباكاً للأوساط السياسية والشعبية، وكان ذلك قد أثار غضب قوى المعارضة وأوساط شعبية واسعة ، وكل ذلك كان بمثابة تهديد للعملية الديمقراطية وساهم في زعزعة الاستقرار السياسي، لكون النتائج كانت لم تعكس إرادة الشعب، إذ اشار المراقبون الدوليون ان في بعض المناطق كانت بطاقات الاقتراع مفقودة، بينما المناطق الاخرى حققت فيها المشاركة نسبة (100%) لصالح (جوزيف كابيلا)، الامر الذي ادى إلى ردة فعل ساخطة من الاحزاب المعارضة فأشتعلت النيران في البلاد[3].

وبعد ان اعتلى الرئيس (جوزيف كابيلا) منصة الحكم للدورة الثانية، وفي بداية حكمه قام بإصلاحات دستورية الهدف منها تعديل الدستور، ليوفر له فرصة البقاء في الرئاسة لولاية ثالثة، فقد سعى إلى تشكيل لجان للنظر في المواد الجديدة للدستور، ولكن فكرة التعديل الدستوري واجهت معوقات عديدة ، ومنها ازدياد حالة التذمر والغضب لدى

---

[1] النتائج المؤقتة تظهر تفوق كابيلا بانتخابات الكونغو ، الجزيرة، 2006/11/15، متاح على الموقع الالكتروني،
2021/11/1،https://www.aljazeera.net/news/international/2006/11/15/
كذلك:أسماء حجازي أبو اليزيد, النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية منذ عام 2006، المركز الديمقراطي العربي، 2018/12/19، متاح على الموقع الالكتروني.2021/11/16https://democraticac.de/?p=58021

[2]Andre Mbata B Mangu, Democracy and elections in Africa in the Democratic Republic of Congo: Lessons for Africa, LAW, Democracy and Development, African Journals Online, Vol.12,No.1,2008,p.99

[3] the Carter Center, Presidential and Legislative Elections in the Democratic Republic of the Congo, Carter Center,2011/11/28.p.33,on the link:
2021/11/16https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/drc-112811-elections-final-rpt.pdf

قطاعات شعبية واسعة ، وخروج بعض الأحزاب المعارضة ، وراحت تنشط باتجاه تحريك الجماهير للخروج في تظاهرات واحتجاجات تطالب بأسقاط الحكومة ورئيسها واجراء انتخابات مبكرة في ظل شروط معينة لضمان نزاهة تلك الانتخابات، إذ تعرضت البلاد إلى اشتباكات بين حركات الميليشيات المسلحة في شمال(كيفو وكاساي) وقوات الامن، فقد تزعزع استقرار تلك المناطق ، وزعمت الاحزاب المعارضة ان الحكومة تفتقر إلى السياسة رشيدة لمعالجة المأزق السياسي، إذ ظلت البيئة السياسية والامنية في البلاد غير مستقرة لاسيما مع ظهور (حركة 23 مارس) والتي تأسست في محافظة شمال (كيفو) بزعامة الجنرال(بوسكو نتاغاندا) وضمت الحركة مجموعة المتمردين من المؤتمر الوطني وبعد صراع شديد بين الاخير وبين قوات الامن تدخلت دول الجوار ومنظمة الامم المتحدة للتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية لتحقيق الاستقرار في البلاد، فقد شنت عمليات هجومية ضد هذه الحركة، وانسحب المتمردين من مدينة (غوما) وتم اعادتهم إلى الحدود الاوغندية، واستمر الهجوم على الاخير حتى 2013/11/5 ، وبالمقابل سلمت الحركات المتمردة اسلحتها، ومن ثم بدات المحادثات بين قادة هذه الحركة وبين الحكومة ووقع الطرفان اتفاقية سلام في (كمبالا)، وبالرغم من ذلك الا ان للحركة خلايا ميتة متجذرة في بعض المناطق تنشط بين الحين والاخر لتربك الوضع العام في البلاد من جديد[1].

ففي عام 2016 والتي تعد فترة نهاية الرئيس(جوزيف كابيلا) والمدة المحددة حسب الدستور لاجراء انتخابات عامة، إلا ان الوضع لم يكن كما هو متوقع، اصبح الوضع بالفعل غير مستقر، فقد قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التماسا إلى المحكمة الدستورية للحصول على سلطة تأجيل الانتخابات، الأمر الذي رفضته الاحزاب المعارضة واعتبرته انقلابا دستوريا، اسفر عن ذلك احتجاجات عنيفة ادت بقتل ما يقارب (44) شخصا، وأشار بعض اعضاء الحكومة إلى أن التأخير لن يستمر أكثر من عام ولكن قرار اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة يشير إلى ان الانتخابات لن تجري حتى عام 2918 على أقرب تقدير، وقضت المحكمة الدستورية بإمكانية بقاء الرئيس في منصبه، اذا فشلت البلاد في إجراء انتخابات 2016، لكن هذا القرار يعد خرقاً للدستور الذي ينص على إنه في حال وجود شاغر في منصب رئيس الدولة نتيجة وفاة أو استقالة او لأي شيء اخر يتم اشغال المنصب من قبل رئيس مجلس الشيوخ، وان الرئيس يمنع بشكل دائم من البقاء في هذا المنصب او التنافس على هذا المنصب بعد ان اكمل فترتين مدتهما خمس سنوات بموجب الدستور فهو مقيد ولا يجيز له ذلك[2].

وبعد عدة اجراءات من تأخير موعد اجراء الانتخابات في البلاد، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تقويم انتخابي في تشرين الثاني من عام 2017 حددت فيه يوم الانتخابات في 23 كانون الاول من عام 2018، إلا ان البلاد تواجه تحديات خطيرة منها نقص التمويل وضعف البنية التحتية وحوادث لوجستية واعتماد تقنية تصويت جديدة، إلامر الذي جعل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تتخبط في اجراء هذه الانتخابات، لاسيما بعد اندلاع حريق كبير في احدى المراكز الانتخابية في مدينة (كينشاسا) الذي دمر المواد وآلات التصويت، إذ تم تأجيل موعد الانتخابات لمدة اسبوع من التأريخ المحدد، وبالرغم من ذلك إلا ان العملية الانتخابية لم تصل إلى المعايير الدولية، مما ادى إلى حرمان ما يقارب

(1) John Mukum Mbaku, The postponed DRC elections: What does the DRC'S Situation look like now?, Africa in Focus, November 22,2016,p.13,on the link:
2021/11/11https://www-brookings-edu.translate.goog/blog/africa-in-focus/2016/11/22/
(2) John Mukum Mbaku, op. cit. p.16.

(1,359,000) ناخب من الادلاء بصوته في هذه الانتخابات، يعود ذلك إلى إن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اعلنت قبل مدة وجيزة من الاقتراع تأجيل الانتخابات في دوائر (بني وبوتيمبو ويومبي) وذلك بسبب تفشي فايروس (الإيبولا) ووجود الجماعات المسلحة والنزاعات العرقية في هذه المناطق، ولم تشر هذه اللجنة إلى اي خطة بديلة للسماح للناخبين في المناطق المتضررة بممارسة حقهم في التصويت، وبالتالي تم حرمانهم من هذا الحق[1].

وقد تمخضت الانتخابات الرئاسية عن فوز زعيم المعارضة (فيليكس تشيسكيدي) المرشح عن حزب الحاكم بعدما تنافس مع (21) مرشح من بينهم المرشح (مارتن فايولو)، إذ ان المرشح الاخير رفض قبول النتائج وادعى انها مزورة وتم التلاعب بها وقدم طعن إلى المحكمة الدستورية، وبالمقابل تم عقد اجتماع في أديس أبابا برئاسة رئيس الاتحاد الأفريقي وحضره عدد من رؤساء وممثلي دول جنوب افريقيا، واتفق الاعضاء على ارسال وفد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس الرواندي (بول كاجامي) ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقي محمد)، بهدف التوصل إلى توافق حول مخرج من أزمة ما بعد الانتخابات، وبالنتيجة يبدو أن الجهات الدولية الرئيسية وأصحاب المصلحة الوطنيين قرروا القبول بشكل حاسم عملية انتخابية معيبة من أجل ضمان انتقال سلمي للسلطة من الرئيس السابق (جوزيف كابيلا) إلى زعيم المعارضة (فيليكس تشيسكيدي)، إلا ان من خلال السلطة المستمرة التي يمارسها الرئيس السابق (جوزيف كابيلا) ومؤيديه، ستجعل الرئيس (فيليكس تشيسكيدي) يواجه تحديات جمه تقف عقبه في تنفيذ برنامجه الانتخابي، مما يجعل البلاد في حالة عدم استقرار مستمرة ودائمة[2].

2. الفساد السياسي والاداري

صنفت جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدول العالية الفساد، فبحسب منظمة الشفافية الدولية احتلت الاخيرة المرتبة (165) بلداً الأكثر فساداً في العالم لعام (2020)، إذ تعاني البلاد من الفساد بانواعه المباشر وغير المباشر، الاول يتم عبر تخصيص حصة من الموازنة العامة لأغراض شخصية كـ(توفير الرفاهية لحياتهم، فتح حسابات خارجية، شراء ممتلكات وعقارات في البلدان الاوربية)، إذ ما يقارب (20%-30%) من العائدات كانت تصب في الحسابات الخارجية لمصالح الحكومات المتعاقبة، إذ بلغ عددها في الثمانينات (7) حسابات، وفي بعض الاحيان لم يكتفون بالاستيلاء على عائدات الموازنة بل كانوا يستحوذون على شحنات الكولتان والنحاس ويقومون ببيعها لمصالحهم الشخصية، بينما النوع الاخر هو الفساد غير المباشر بالاتفاق مع الشركات الاجنبية، والذي انتشر بشكل واسع خلال مرحلة مشاريع الفيلة البيضاء، إذ لم تقم السلطة الحاكمة فيها بالاختلاس المباشر من الموازنة ، بل تحصل على نسبة من الاموال مقابل تقديم بعض الامتيازات للشركات الاجنبية كـ(الإعفاء من الضرائب) في المشاريع التي تحتاج إلى رأس مال الاجنبي وتكنولوجيا ثقيلة، ومعظمها ممولة من القروض الخارجية، فقد كان الرئيس الأسبق (جوزيف موبوتو) يحصل على حوالي نسبة

(1) United States Agency international Development, Assessment of Electoral Preparations in the Democratic Republic of the Congo (DRC) ndi.org, 2018/5/8, p.6, on the link: 2021/11/16https://www.ndi.org/sites/default/files/cepps_drc_2018_electoral_preparation_assessment_final_external.pdf

(2) expert the Carter Center, Democratic Republic of the Congo 2018 Harmonized Parliamentary and Provincial Elections, The Carter Center,2018.p.6,7,8.

(7%)عن كل مشروع وابرز هذا المشاريع: (مشروع مصنع الحديد والصلب، مشروع بناء جسر ماتادي، مشروع تطوير ميناء بانانا، مشروع فتح محطات إذاعية واسعة، مشروع سد إينغا)[1].

الخاتمة:

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى أن التحديات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها عدة انواع ممكن ان تبرز على الساحة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولهذه التحديات دور مؤثر في ابراز ظاهرة عدم الاستقرار في البلاد، ولبروز هذه التحديات عدة اسباب تكمن في الاتي: التحديات الاجتماعية يمكن ان تُعزى إلى حد كبير إلى سوء الإدارة والحكم السيئ، إذ ان قادة الحكم عملوا على خدمة مصالحهم الخاصة ومصالح جماعتهم الاثنية على حساب مصالح شعوبهم، فلم يتمكنوا من استيعاب هذه التعددية الاثنية ضمن المجتمع الكونغولي، بل زاد التمايز العنصري بين الجماعات عبر سياسات التهميش الاقتصادي للجماعات الاثنية السائدة في المقاطعات الشمالية، إلى جانب ذلك التوزيع غير العادل للموارد فأنشى طبقات في المجتمع: الاولى تتمتع بحقوقها كافه والاخرى محرومة، مما دفع الاخيرة إلى أثارة النزاعات الاثنية لأخذ حقوقها بالقوة من خلال اتخاذ مختلف أشكال العنف في ظل انظمة استبدادية طاغية، ليصبح النزاع وسيلة لكسب المنافع بغض النظر عن اثاره، الامر الذي عمق الأزمة منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي، بينما التحديات الاقتصادية ترجع إلى ان البلاد تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد وهو الموارد المعدنية، ولاسيما (الكوبالت)، وإهمالها لتطوير القطاعات الأخرى (الزراعية والصناعية والتجارية) جعلها تعتمد على الإستيراد فقط، وهذا ما كان على الدوام يربك ميزانية الدولة ويجعلها مستهلكة وغير منتجة، ومن جانب آخر كلما يتعرض هذا القطاع للازمات ينعكس ذلك سلباً على الموازنة على وجه الخصوص وعلى الاقتصاد الوطني على وجه العموم لتشهد مزيداً من التباطؤ الاقتصادي، وذلك لانخفاض أسعار الكوبالت بشكل كبير في الاعوام الأخيرة، وكذلك الفساد والحروب وعدم الاستقرار السياسي جعل البلاد تعاني من تحديات كبيرة تزعزع اقتصادها وتضعها في هذا الموضع، إلى جانب ذلك الاسباب المتعلقة بوباء (كوفيد-19) من قيود التنقل وضعف الانشطة التجارية والانفاق الحكومي المقيد، حتى وصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للاعوام 2019 2020 على التوالي يقدر بـ (4.9%) و(0,8%) مقارنة بعام 2018 كانت النسبة حوالي (5.8%)، واما التحديات السياسية تتوخى في ان البلاد تعاني من ظاهرة الصراعات السياسية والحزبية، فقد كانت معظم الأحزاب والقوى السياسية تركز على التمسك بالسلطة، ومن ثم لم تكن حريصة على بناء الدولة وتحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

اولاً- الكتب:

1. جودة حسين جودة، قارة أفريقيا-دراسة في الجغرافية الاقليمية-، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000.
2. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد2018 ، المانيا ، 2020.

[1] فوزية زراولية ، مصدر سبق ذكره، ص172. وكذلك منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد2018 ، المانيا ، 2020 ، ص3.

ثانياً -الرسائل والأطاريح:

1. بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة دكتوراه(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2017.

2. سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري- قسنطينة-، الجزائر،2009.

ثانياً-المجلات:

1. رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد4، 2013.
2. فوزية زراولية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، الجزائر، العدد39، 2017.
3. كروي كريمة وبورياح سلمة، التعددية الأثنية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا- حالة الكونغو الديمقراطية-، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد6، العدد2، 2020.

رابعاً-المو اقع الالكترونية:

1. أسماء حجازي أبو اليزيد, النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية منذ عام 2006، المركز الديمقراطي العربي، 2018/12/19، متاح على الموقع الالكتروني.

2021/11/16https://democraticac.de/?p=58021

2. الكونغو والصين يتفقان على اعادة هيكلة الدين الكونغولي،SWI swissinfo.ch، 21/ 2020/6 ، مقال متاح على الموقع الالكتروني.

2021/10/11https://www.swissinfo.ch/ara/4558

3. النتائج المؤقتة تظهر تفوق كابيلا بانتخابات الكونغو ، الجزيرة، 2006/11/15، متاح على الموقع الالكتروني،

2021/11/1،https://www.aljazeera.net/news/international/2006/11/15/

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Andre Mbata B Mangu, Democracy and elections in Africa in the Democratic Republic of Congo: Lessons for Africa, LAW, Democracy and Development, African Journals Online, Vol.12,No.1,2008.
2. International Development Association International Monetary Fund, The Democratic Republic of the Congo Joint World Bank- IMF debt Sustainability Analysis, world Bank Document, 2019.
3. Moula Nassim and others, Production of animal protein in the Congo Basin, a challenge for the future of people and wildlife, International Conference Nutrition and food production in the Congo Basin, Brussels,2013.

4. Bernardin Akitoby and Matthias Cinyabuguma, Sources of Growth in the Democratic Republic of the Congo: A Cointegration Approach, International Monetary Fund, USA, 2004.

5. See: The World Bank. Also :Donald Kaberuka others: Congo, Democratic Republic, France,Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development ,2012.

6. expert the Carter Center, Democratic Republic of the Congo 2018 Harmonized Parliamentary and Provincial Elections, The Carter Center,2018.

7. United Nations Environment Programme, The Congo Basin and Climate Change, Germany,2020,on the link:

2021/10/13https://www.cms.int/sites/default/files/publication/fact_sheet_congo_basin_climate_change.pdf

8. The World Factbook, Congo, Democratic Republic of the Africa, September 01,2021, on the link: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/congo-democratic-republic-of-the

9. United States Agency for International Development, The Forests of the Congo Basin A Preliminary Assessment ,2005,on the link:

10. https://carpe.umd.edu/sites/default/files/focb_aprelimassess_en.pdf

11. Richard Damania and others ,Transport, Economic Growth, and Deforestation in the Democratic Republic of CongoA –Spatial Analysis-, World Bank, Washington,2016-01-13, on the link:

2021/10/13https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24044/Transport00eco000a0spatial0analysis.pdf?sequence=1&isAllowed=y

12. DR Congo Population,Worldometer,2021,Octoper 22, on the link:

2021/10/22https://www.worldometers.info/world-population/democratic-republic-of-the-congo-population/

13. the Carter Center, Presidential and Legislative Elections in the Democratic Republic of the Congo, Carter Center,2011/11/28,on the link:

2021/11/16https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/drc-112811-elections-final-rpt.pdf

14. John Mukum Mbaku, The postponed DRC elections: What does the DRC'S Situation look like now?, Africa in Focus, November 22,2016,on the link:

2021/11/11https://www-brookings-edu.translate.goog/blog/africa-in-focus/2016/11/22/

1. United States Agency international Development, Assessment of Electoral Preparations in the Democratic Republic of the Congo (DRC) ndi.org, 2018/5/8, on the link:

2021/11/16https://www.ndi.org/sites/default/files/cepps_drc_2018_electoral_preparation_assessment_final_external.pdf